

الواردة بالجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار لا يحمل المؤهل الجامعي تخصص الحقوق أو القانون .

ولا يجوز اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار شغل هذه الوظائف بحملة المؤهل الجامعي، تخصص الشريعة أو أصول الفقه أو أصول الدين أو غيرها من التخصصات الشرعية ، ويعامل من شغلها أو من عين في المجال القانوني بهذه التخصصات قبل هذا التاريخ بموجب أحكام هذا القرار .

مادة (٥)

تأخذ كل من مكافأة المستوى الوظيفي والمكافأة التشجيعية حكم المرتب فتصرف كاملة أو مخفضة بنعائمه .

مادة (٦)

يوقف صرف المكافآت الواردة بهذا القرار في حالة نقل أو ندب الموظف إلى وظيفة أخرى لاندلاع ضمن الوظائف القانونية التخصصية المتدرجة فيها أو حالة عمل القيادي، في غير المجال القانوني .

مادة (٧)

لا يجوز الجمع بين مكافأة المستوى الوظيفي والمكافأة التشجيعية المنصوص عليها بهذا القرار من ناحية وبين البدلات والمكافآت والعلاوات الأخرى المقررة لنوع العمل أو طبيعته أو التخصص أو مستوى الوظيفة أو جهة معينة أو لشريحة في جهة معينة وكذلك المكافأة أو الزيادة التي تصرف شهريا بصفة شخصية - وذلك ما لم يرد نص يقتضي بغير ذلك .

مادة (٨)

يراعى عند رفع المستوى الوظيفي لشاغلي الوظائف القانونية التخصصية المتدرجة فيها إلى المستوى الأعلى الشروط المحددة في التصنيف الوظيفي المعتمدة من ديوان الخدمة المدنية بالإضافة لشروط شغل هذه الوظائف الواردة في الجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار .

مادة (٩)

مع عدم الإخلال بالمادة (٤) يعمل بهذا القرار من ٢٠١٢/٤/١ ٢٠٠٥/١٤ لسنة ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨ لسنة ٢٠٠٨ المشار إليها ، كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكامه .

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
رئيس مجلس الخدمة المدنية بالنيابة
مصطفى جاسم الشعلان

صدر بتاريخ : ١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ
الموافق : ١٠ مايو ٢٠١٢م

قرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٢

بشأن

وظائف ومكافآت الموظفين الكويتيين شاغلي الوظائف القانونية التخصصية المتدرجة فيها في الجهات الحكومية

مجلس الخدمة المدنية

- بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له ،

- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٤/٤/١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية والمراسيم المعدلة له ،

- وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن وظائف ومكافآت الموظفين الكويتيين حملة المؤهل الجامعي تخصص محاسبة أو حقوق أو قانون في الجهات الحكومية ،

- وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن منع القياديين في بعض مجالات العمل بدل طبيعة عمل ،

- وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ بشأن شمول قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٥ لحملة المؤهل الجامعي تخصص شريعة الشاغلين للوظائف القانونية والعاملين في مجال التخصص ،

- وبناء على اقتراح ديوان الخدمة المدنية ،
- وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية .

المحامي مسفر عايش

mesferlaw.com



فرد

مادة (١)

يمنع الموظفون الكويتيون المعينون على درجات مجموعة الوظائف العامة بجدول المرتبات العام الشاغلون للوظائف القانونية التخصصية المتدرجة فيها الواردة بالجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار مكافأة المستوى الوظيفي المبينة في هذا الجدول .

مادة (٢)

يمنع الموظفون الكويتيون الذين يستحقون مكافأة المستوى الوظيفي المنصوص عليها في المادة السابقة - مكافأة تشجيعية بالغذاء الواردة في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القرار .

مادة (٣)

يمنع الموظفون الكويتيون المعينون على درجات مجموعة الوظائف القيادية بجدول المرتبات العام العاملون في المجال القانوني من حملة المؤهل الجامعي تخصص حقوق أو قانون - مكافأة تشجيعية بواقع ٨٥٠ ديناراً شهرياً .

مادة (٤)

لا يكون شغل الوظائف القانونية التخصصية المتدرجة فيها

جدول رقم (١)

الوظائف القانونية التخصصية المتدرجة فنياً

الستوى الوظيفي	الوظيفة	شروطشغل الوظيفة	نات مكافأة
الأول	كبير	- دكتوراه في التخصص + ١٤ سنة خبرة الخاصسي أو ما يماثلها قانون أو مدخل جامعي تخصصي + ١٦ سنة خبرة	٤٩٠
الثاني	الخاصسي	- دكتوراه في التخصص + ١٥ سنوات خبرة أول قانوني أو ما يماثلها أو مدخل جامعي تخصصي + ١٧ سنة خبرة	٣٨٠
الثالث	الخاصسي	- دكتوراه في التخصص + ١٦ سنوات خبرة قانوني أو ما يماثلها أو مدخل جامعي تخصصي + ١٨ سنة خبرة	٣٢٠
الرابع	باحث أول	- دكتوراه في التخصص + ١٧ سنوات خبرة قانوني أو ما يماثلها أو مدخل جامعي تخصصي + ١٩ سنوات خبرة	٢٦٠
الخامس	باحث قانوني	- دكتوراه في التخصص أو ما يماثلها أو مدخل جامعي تخصصي + ٢١ سنة خبرة	٢٠٠
السادس	باحث مبتدئ	-	١٤٠

المطاعي مسفر غايض

mesferlaw.com



الموظف المخالل على الدكتوراه في التخصص سيعمل وظيفة باحث قانوني لمدة سنتين بينما الموظف المخالل على الماجستير ستكون مدة شغله لهذه الوظيفة أربع سنوات.

ملاحظات :

- ١- يقصد باكليلات التخصصية الواردة في شروطشغل الوظائف في الجدول أعلاه التخصصات العلمية بمجال الحقوق أو القانون.
- ٢- يتلزم لشغل الوظائف في الجدول أعلاه استناداً إلى درجة الماجستير أو الدكتوراه أن يسبق الحصول على هذه الدرجة العلمية الحصول على مؤهل جامعي تخصصي في الحقوق أو القانون.
- ٣- تحمل مدة الخبرة لدى الأخرى في كل مستوى من المستويات الوظيفية في الجدول أعلاه - وهي الخبرة اللاحقة على المؤهل المتعدد أساساً في شغل الوظيفة -.
- ٤- يجوز إضافة شروط لشغل الوظيفة بالإضافة إلى الشروط الواردة في الجدول أعلاه فيما إذا رأت الجهة المشرفة توسيع هذه الشروط وذلك بالاتفاق مع ديوان الخدمة المدنية .